قراءة في الحرب العراقية - الإيرانية ١٩٨٠

الدكتور سمير بهلوان
قسم التاريخ
جامعة دمشق

*** المقدمة:**

تحتل "منطقة الشرق الأوسط"* أهمية جيواستراتيجية متميزة، وقد حافظت على تلك الأهمية رغم ثورة العالم التكنولوجية، في عالم الاتصال والمواصلات، ولاسيما أن صراع القوى الأجنبية وأطماعها ما زلت متمركزة حول المنطقة لاسيما الوطن العربي. بدليل تفجير بؤر التوتر بين دول المنطقة، التي تأخذ أشكال الخلافات الحدودية أو النزاعات الإثنية والطائفية والإقليمية، أو الصراعات الاقتصادية والعسكرية. ومن اللافت للاهتمام، عودة الدول الطامعة إلى الأساليب القديمة للاحتلال المباشر بعد انحسارها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، "الاحتلال الأمريكي-البريطاني للعراق في صيف ٢٠٠٣ نموذجاً" ونحن في بدايات القرن الحادي والعشرين.

انطلاقاً من هذا الواقع، فإن الحرب العراقية-الإيرانية عام ١٩٨٠، "التي اندلعت في أعقاب نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩"، كان لها نتائج وآثار سلبية

---

* إن استخدام النص لمصطلح "الشرق الأوسط" دون أي شك بعيد كل البعد عن الهدف الأجنبي الغربي والأمريكي والذي ما زال يسعى جاهدا عبر سني تاريخنا المعاصر طمس هويتنا العربية جغرافيا وسياسيا وإيديولوجيا. ولم يأت استخدام هذا المصطلح إلا للإشارة لدول الجوار العربي "إيران، باكستان، تركية، أفغانستان، وغيرها" وذلك تجنباً للتكرار في ذكر الأسماء. (الباحث).

خطيرة على الصعد كلها، وطنياً وعربياً وعالمياً. وما زالت تلك الآثار تتفاقم أكثـــر، مستهدفة المزيد من إضعاف دول المنطقة، والمزيد مــن تمزيــق الــوطن العربـــي، وضمان تفوق إسرائيل الأداة الأفضل والأهم لتحقيق أهداف الطامعين في ثروات بلدان المنطقة.

*** يتركز هدف الدراسة حول النقاط التاليه:**

- مزيد من تسليط الضوء على المخاطر التي تتعرض لها منطقة "الشـــرق الأوســـط" ولاسيما الوطن العربي، والخليج العربي تحديداً، من جرّاء إشعال الحروب المدمرة المستنزفة لمواردها.
- تتبع الدور المترتب على حكومات تلك الدول وشعوبها، لمواجهة الأخطار العسكرية والاقتصادية والسياسية، علّها تدرك أهمية الحفاظ على الروابط الثقافية والروحيـــة لشعوب المنطقة، أمام أطماع الغرب وأمريكة وإسرائيل، ودأبهم في استلاب الهوية الحضارية لتلك البلدان.
- الوقوف عند الثورة الإسلامية –الإيرانية، باعتبارها السبب البعيد المدى، أي السبب الحقيقي لتفجر الحرب العراقية – الإيرانية، بتحريض وتخطيط الغـــرب وأمريكـــة وإسرائيل، بهدف استمرار الهيمنة على بلدان الشرق الأوسط، وإحكام السيطرة على مواردها الاستراتيجية.

وبهذا فإن قراءتنا للحرب العراقية – الإيرانية وجدلية تأثيراتها الداخلية والخارجيـــة، تعدّ محطة تاريخية مهمة لرصد مجمل الأزمات التي تشهدها منطقة الخليج العربـــي، وانعكاساتها على دول "الشرق الأوسط" وما ينتج عن ذلك من خطط استعمارية جديدة، وكيفية مواجهتها للحفاظ على استقلال بلدان المنطقة وعلاقاتها المتوازنة فيما بينها. في عصر التكتلات الاقتصادية والسياسية، وهيمنة القطب الواحد، وما نتج عنه منْ غزو ثقافي وصراع حضارات وما إلى ذلك...

وبهذا فإن البحث سيتناول نقاطاً عدة، وفق منهج تحليلي لمجريات الأحداث، ومواقف القوى المعنية دولياً وعربياً منها:

١- الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية لمنطقة "الشرق الأوسط" لاسيما لكل من إيران والعراق.

٢- التطورات السياسية في كلتا الدولتين المعنيتين إثر قيام الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م.

٣- الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، وتأثيراتها "الشرق أوسطية" والمواقف المختلفة منها إقليمياً، عربياً، ودولياً.

٤- الحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠، أحد أهم منعكسات الثورة الإسلامية الإيرانية وأسبابها الحقيقية والمواقف العربية والدولية إزاءها.

٥- رؤية تحليلية حول تلك الحرب، وما نتج عنها، وما يمكن من حلول.

٦- الخاتمة.

* الأهمية التاريخية والجيوستراتيجية لكل من إيران والعراق

إن دراسة الأهمية الاستراتيجية والجيوسياسية والجيواقتصادية لمنطقة "الشرق الأوسط"، تعدّ ركيزة أساسية يستند إليها البحث في تتبع تطور الأحداث وتفاعلاتها، بحكم تأثير الموقع الجغرافي وما يفرضه من صلات سياسية واقتصادية وثقافية وغيرها... يحكمها في غالب الأحيان المصالح المتبادلة بين الأطراف المعنية داخلاً وخارجاً. وهذا ما عكسته معظم التقارير المتبادلة بين ساسة المستعمرات عبر مراحل التاريخ الحديث والمعاصر قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها. ففي تقرير قدمّه "إيفون كيرباتريك" الوكيل الدائم لوزارة الخارجية، في مكتب "الشرق الأوسط البريطاني" يذكر فيه: "إن مصلحتنا الرئيسية في الشرق الأوسط هي استراتيجية. والمنطقة مهمة للغاية بالنسبة لنا بسبب الفرص التي تتيحها والتي نأمل أن نطوّرها من أجل مصالحنا

التجارية. ولكنّ أهميتها الأساسية تكمن في كونها أحد مراكز تقاطع الطرق في المواصلات البحرية والجوية، وفي النفط الذي تحتويه، وما فيها من مجال المناورة والهجوم في حالة الحرب مع روسيا[١]". وهو ما أكده أيضاً الرئيس الأمريكي ترومان (١٩٤٥-١٩٥٣)، في البيان التاريخي الذي ألقاه بمناسبة يوم الجيش في ٦ نيسان ١٩٤٦، بقوله: "في الشرق الأدنى، موارد طبيعية هائلة، فضلاً عن أنها منطقة تقع عبر أفضل الطرق البرية والمواصلات الجوية والمائية. فهي لذلك بقعة ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية عظيمة.. لذلك يسهل على المرء أن يدرك كيف أن الشرق الأدنى والأوسط يمكن أن يصبحا يوماً حلبة لمنافسة عنيفة بين القوى الخارجية. وكيف أن تنافساً كهذا يمكن أن يتحول فجأة إلى صراع مسلّح"[٢].

لقد أوجد المحيط الجيوستراتيجي الواحد للمنطقة العربية وما يجاورها من بلدان أخرى، كتركية وإيران والعراق وغيرها، تاريخاً مشتركاً منذ أقدم العصور، استمر تفاعله وتأثيره حتى يومنا هذا، وهذا ما تؤكده الخارطة الطبيعية للمنطقة، "أي قبل رسم الحدود السياسية المعاصرة"، إذ إنّ الطبيعة الجغرافية قد تسهل روابط التواصل الحضاري بين الشعوب لكل أبعاده، لاسيما إذا كانت الدول مرتبطة بجذور حضارية واحدة، وهذا ما صرّح به رئيس وزراء تركية في مطلع ١٩٨٤، بقوله: "إن على تركية أن تقوم بدور في الشرق الأوسط، نظراً إلى موقعها الجغرافي وروابطها الثقافية مع المنطقة"[٣].

إذن، أين تكمن جوانب تلك الأهمية الجيوستراتيجية سياسياً واقتصادياً في "الشرق الأوسط"، ولاسيما لكل من تركية وإيران والعراق؟.. (القصد من التطرق إلى تركية هنا، هو اتخاذها نموذجاً أهم بين دول المنطقة، من حيث العلاقات التاريخية – العربية لاسيما مع العراق وإيران).

تمتد تركية عبر آسية الصغرى، بتميز لافت، لامتلاكها المضائق والموانئ الواقعة على المياه الدافئة "البوسفور والبحر الأسود..." التي تشكّل مع بعضها حلقة وصل بين

دول البلقان ومنطقة "الشرق الأوسط" مع الاتحاد السوفييتي سابقاً، وتشترك بحدودها الجنوبية مع سورية بـ ٨٧٧كم، ومع العراق بـ ٣١١ كم. إضافة على تميز تركية بأن المنطقة الشمالية الغربية من البلاد تعدّ مواطئ قدم تركية الوحيد في أوروبة بـ ٢٦٩كم مع بلغاريا، و ٢١٢كم مع اليونان[٤].

وتمتد إيران أيضاً في وسط الكتلة الآسيوية في جنوبي غربي آسية، حيث يحدّها من الشمال الاتحاد السوفييتي وبحر الخرز، ومن الغرب تركية والعراق، ومن الجنوب الخليج العربي وخليج عمان، ومن الشرق الباكستان وأفغانستان. تلك الموقع الاستراتيجي الممتد إلى جوار الاتحاد السوفييتي "السابق" ودول شرق آسية، امتلكت إيران تفوقاً نسبياً بين دول الخليج العربي الأخرى[٥].

أما العراق، فيشترك مع تركية وإيران وسورية بحدوده الشمالية والشمالية الغربية والغربية ومع إيران في الشرق، ومن الجنوب يطلّ على الخليج العربي ودوله، ومع هذا، فإن وادي نهري دجلة والفرات -اللذين شهدا أقدم حضارات العالم وأهمها- يشكلان رابطاً جغرافياً طبيعياً مع تركية منذ أقدم العصور التاريخية، من المنبع في جبال طوروس وعبر المسار في أرض الشام والعراق، وصولاً إلى المصب في الخليج العربي.

وقد تزايدت الأهمية الاستراتيجية للدول المعنية بدراستنا، بما تمتلكه من ثروات اقتصادية مهمة تشكل عصب التطور الحضاري في العالم. إذ إن العراق وإيران يملكان ثلثي مخزون النفط في العالم، وينتجان منه كميات كبيرة جداً، وتعدّ إيران من أهم دول العالم المنتجة للنفط ففيها "تتركز أهم منابع النفط في العالم"[٦]، أما تركية فيبلغ مخزونها النفطي "٣٩٠ مليون برميل وتدعي الحكومة بأن لديها ٧٠٠ مليون برميل"[٧].

هذا غير مصادر الثروات الطبيعية لدى الدول الثلاث، من معادن وغاز طبيعي وفحم حجري وغيرها... إضافة إلى ما يمتلكونه من ثروة مائية وزراعية غنية. بهذا فإن

تلك الدول "تشكل قلب العالم الاستراتيجي بعد الحرب العالمية الثانية"[٨]، وهو ما أثبتته الأحداث المتتالية في منطقة "الشرق الأوسط" منذ الحرب العالمية الثانية حتى اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨١ وصولاً إلى المرحلة الراهنة.

ومما لا بدّ من ملاحظته، أن سمة التكامل الطبيعي جغرافياً واقتصادياً بين دول المنطقة، وقد أدّت إلى خلق احتياجات متفاوتة فيما بينها سعياً لامتلاك النفوذ الذي قد يساعد في تأمين الأسواق والاستثمارات –لاسيما مساعي تركية الحثيثة لامتلاك نفوذ دائم في الجوار الإقليمي بحكم الاعتبارات الاقتصادية– "حيث أصبحت أنقرة خلال عقد السبعينيات تشعر بالحاجة لأن تنهل من ثروة الدول النفطية الغنية أسواقاً لسلعها ومنتجاتها الزراعية والصناعية، لجذب كتلة نقدية من ثروات النفط المستجدة الاستثمار[٩].

* التطورات السياسية:

استناداً إلى ما سبق، نجد أن الواقع الجيوستراتيجي والاقتصادي في "الشرق الأوسط" لاسيما تركية، إيران، العراق، قد رسم بشكل أو بآخر نمط العلاقات السياسية، ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية، بما يخدم مصالح تلك الدول، سواء فيما بينها وبين أقاليم "الشرق الأوسط"، أو بينها وبين دول العالم، آخذين بالاعتبار ما تفرضه المصالح الاقتصادية والسياسية للدول الأقوى على الدول الأضعف من ضغوط.

بناءً على ذلك، اندفعت أمريكة بكل ثقلها السياسي إلى "الشرق الأوسط"، لتحل مكان إنكلترة وفرنسة، بعد الحرب العالمية الثانية، مستخدمة شتى السبل من مشاريع استعمارية وأحلاف عسكرية تحت شعارات المساعدات المالية، الهادفة إلى ربط المنطقة بعجلة المصالح الغربية، وضمان تفوق إسرائيل على الدول المحيطة، التي كانت تحظى بحصة الأسد من جملة المساعدات التي قدمتها لبلدان "الشرق الأوسط".

ففي العراق بعد الحرب العالمية الثانية سعت بريطانية "أمام المنافسة الأمريكية" لاستمرار مصالحها الاقتصادية والسياسية، إذ إنها تعتبر "هذه الدولة مفتاحاً لرقعة

شطرنج الشرق الأوسط داخل مناطق نفوذها"(١٠).فكان عليها تأمين سلامة أنابيب النفط العراق التي تذهب إلى البحر الأبيض المتوسط عبر سورية، بعد أن ارتفع إنتاج النفط العراقي ارتفاعاً كبيراً في أوائل الخمسينيات(١١). وتركت بريطانية وراءها خلافات سياسية خطيرة بين حكّام مناطق الخليج العربي (شيوخ أو أمراء العشائر أو حكّام)، شكّلت قنابل موقوتة مستقبلية على حدودها، (الحدود العراقية -الكويتية، والعراقية - الإيرانية، وغيرها من الدول العربية والشرق أوسطية).

وقد كان النشاط الأمريكي في العراق كبيراً أيضاً، وشمل مجالات تنموية واستثمارية وعسكرية واسعة، معنية بموارد النفط، وموارد اقتصادية أخرى، وقضايا سياسية، بحيث يجري التركيز حول إخضاع "العراق لدبلوماسية الدولار"(١٢). بمعنى السعي لربط بترول العراق بالدولار، كمنافس أهم للإسترليني البريطاني آنذاك. وفي الوقت نفسه عملت أمريكة إلى جانب بريطانية خلال الخمسينيات من القرن العشرين، على جرّ العراق إلى جملة المشاريع الاستعمارية، الاقتصادية والعسكرية والسياسية كالنقطة الرابعة، مبدأ إيزنهاور، حلف بغداد، والهلال الخصيب وغيرها... آملتين من العراق أن يكون أداة التأثير لانضمام الدول العربية إلى تلك المشاريع، -لاسيما الدول العربية الرافضة لتلك المشاريع كسورية ومصر "اللتين قاومتا المشاريع بكل قدراتهما"، إضافة إلى الاعتماد على إسرائيل صنيعة الإمبريالية العالمية- لحفظ مصالح الغرب وهذا ما ورد في خطاب لتشرشل رئيس وزراء بريطانية ١٩٤٠-١٩٤٥ بقوله: "من العوامل المهمة في الشرق وجود إسرائيل"(١٣). واستنزاف قدرات المنطقة العربية واقتصادياتها بحكم التوتر الدائم على الحدود المجاورة، واشتعال الحروب لاستلاب مزيد من الأراضي العربية.

واستمر الحال هكذا مع السلطة الملكية العراقية، إلى أن تمكنت الحركة الوطنية العراقية من الإطاحة بالنظام الملكي في ١٤ تموز ١٩٥٨. ليدخل العراق مرحلة جديدة من حياته السياسية، منذ الستينيات حتى نهاية القرن العشرين وبداية القرن

الحادي والعشرين، تلك المرحلة التي لن ندخل في تفاصيل مجرياتها، والتي لم تخل من الضغوط الأجنبية والتوجيهات الساعية لإعادة نشاط المصالح الغربية والأمريكية، عبر تفجير بؤر التوتر بين العراق والدول المجاورة، ولاسيما الدول الأكثر إنتاجاً واحتياطاً للنفط "إيران والعراق"، وهو ما جعل أمريكة تختار إيران لتجعل منها قوة صناعية عسكرية رأسمالية متطورة، كقاعدة للتطور الرأسمالي في غرب آسية.. وما لبثت إيران أن أصبحت أكبر مصدر للنفط بعد السعودية. وفي تقرير لمجلة "الإيكونومست اللندنية" جاء: "أجلت المملكة المتحدة (بريطانية) قواتها العسكرية من الخليج رسمياً في عام ١٩٧١. وقبل ذلك أكدت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانية بشكل واضح جداً، أن إيران قد تمّ تعيينها الوسيط العسكري الجديد في الخليج، وحامي الدول العربية الصغيرة. ومعقل المصالح الإيرانية –الغربية في المنطقة. وتمّ تخصيص موارد مالية كبيرة فورية لتطوير القوات المهيمنة في الخليج"[١٤]، وتحققت فعلاً السيطرة الإيرانية على الخليج من جرّاء بناء قواعد بحرية بمعدات عسكرية ثقيلة على المحيط الهندي. ولم يتنبه العراق لتلك التطورات الإيرانية بسبب انشغاله بالمناطق التي يسعى إليها الأكراد في شمال العراق، وتنازل صدام حسين للشاه في اتفاقية الجزائر في ١٩٧٥/٣/٦، عن شطر من شط العرب لإيران بتعيين الحدود الجديدة طبقاً للخط الملاحي العميق في النهر، مقابل تعاون الشاه في قطع الإمدادات عن حركة البرزاني التي كانت في عنفوان قوتها، وتضم /١٢,٠٠٠/ مسلح، فانهارت الحركة بين عشية وضحاها...[١٥]، واستثمر صدام حسين انهيار المعارضة الكردية المسلحة لتوطيد قدراته الاستراتيجية "التدفق الهائل في عوائد النفط في السباق الاستراتيجي مع إيران"، وبدأ التقرّب من دول الخليج والأردن، والابتعاد عن دول الصمود والتصدي "سورية، ليبية، الجزائر، اليمن الديمقراطية". وتصاعدت طموحاته في التوسع والهيمنة على الخليج.

وفي خريف ١٩٧٨، نجح أحمد حسن البكر "الرئيس السابق لصدام" في عقد القمة العربية وعزل نظام السادات في مصر بسبب عقد اتفاق "كامب ديفيد". كما نجح في السعي إلى اتفاقية الوحدة مع سورية[١٦]، لكن صدام حسين تمكّن من تصفية الرئيس أحمد حسن البكر ليتسلّم زمام السلطة في العراق، والتراجع عن سياسة سابقه في التقارب الوحدوي وسياسة الهدوء في المنطقة بعيداً عن الحروب. وقد تصادفت تلك الأحداث مع انتصار الثورة الإيرانية وسقوط نظام الشاه في ١٩٧٩/٢/١١، مما دفع بصدام حسين للإسراع بضرب إيران وإنهاء سيطرتها على الخليج. "وقد قدم له الجانب الإيراني المسوّغات المطلوبة"، ولاسيما الدعوة لتصدير الثورة الإسلامية إلى العراق ودول الخليج.

وعلى هذا كانت حرب الخليج الأولى ١٩٨٠، مع إيران وحرب الخليج الثانية مع الكويت عام ١٩٩٠، مما فسح المجال واسعاً للتدخل الأجنبي العسكري -الأمريكي والبريطاني وغيرهما - في منطقة الخليج العربي، ومن ثم التخطيط لاحتلال العرق الذي تم تنفيذه بحلول جيوش الاحتلال البريطاني والأمريكي على أرض العراق بعد تدمير بناها التحتية والفوقية في ٢٠٠٣/٤/١٥.

وفي إيران، أثبتت الأحداث بعد الحرب العالمية الثانية، بروز الدور الأمريكي اقتصادياً وسياسياً -كما سبق أن ذكرنا- كقوة لا منازع لها في العالم الرأسمالي، مما مكنها من تأدية دور عسكري وسياسي قيادي في إيران. فعملت على "تحويل إيران إلى قاعدة قوية للهجوم المعادي للاتحاد السوفييتي، وتحولت البعثة العسكرية الاستشارية الأمريكية في العام ١٩٤٧ إلى بعثة تقوم بدور عملياتي، وبدأت بتزويد القوات الإيرانية بآخر مبتكرات السلاح الأمريكي، وأطلق على اسم البعثة "أراميش" وكان قد حدّد في البداية مبلغ ١٠ ملايين دولار لإنفاقها على السلاح الأمريكي، وارتفع المبلغ عام ١٩٤٨ إلى ٦٠ مليون، ووصلت العلاقات إلى حدّ التوقيع على "اتفاقية التعاون والمساعدة الدفاعية" في العام ١٩٥٠، بين إيران والولايات المتحدة،

وقد أسهم هذا في توفير قواعد صلبة لمزيد من المساعدات اللاحقة، وتلقت إيران معونة عسكرية ما بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٧٠، بلغت قيمتها أكثر من ١٣٦٥,٦ مليون دولار، وحصلت على ما قيمته ٨٣٠,٤ مليون دولار، وفي أواخر الخمسينيات كان يعمل نحو ٩٠٠ خبير أمريكي في صفوف القوات المسلحة الإيرانية.. وتلقى نحو ١١٠٠٠ إيراني تدريبهم العسكري في مؤسسات أمريكية فيما بين نهاية الحرب الثانية حتى العام ١٩٧٥[١٧]. وبلغت العلاقات الأمريكية –الإيرانية ذروتها في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون ١٩٦٩ – ١٩٧٤، لتصبح إيران خلال هذه الفترة قوة إقليمية رئيسية بدعم أمريكي[١٨]. فكانت إيران "أحد المستوردين الرئيسين للسلع الأمريكية وأهم وأكبر مستورد للسلاح الأمريكي في العالم، بالإضافة إلى أن إيران تشكل قوة رئيسية داخل منظمة أوبك[١٩]. كما بلغت قيمة المشتريات الإيرانية من السلاح الأمريكي ما بين ١٩٧٢ –١٩٧٤ بـ ١٠,٤ بليون دولار، وما بين ١٩٧٦– ١٩٨٣ بـ ١٨,٥ بليون دولار[٢٠].

لقد أدت العلاقات الوثيقة ما بين إيران والغرب إلى اندماج إيران في النظام الدولي للعلاقات الرأسمالية، ومكنتها من تشكيل نمط الروابط الاقتصادية متعددة التوجهات. حيث حرص نظام الشاه على منع أية حركة راديكالية، أو أي دولة مناهضة لسياسة الغرب يمكن أن تضعف مركز إيران الاستراتيجي من أن تبرز في المنطقة. ويعني هذا أن إيران ستتدخل لسحق القوى الوطنية والثورية في خارج حدودها، التي تعتقد أنها تشكل خطراً عليها، والتي تعتقد أنه بإمكانها أن تخمدها[٢١]، باعتبارها أداة لحماية مصالح الغرب وأمريكة وحلفائهما. لهذا فإن ثورة العراق في ١٤ تموز ١٩٥٨، التي أطاحت بالنظام الأمريكي العراقي، قد أفزعت شاه إيران وجعلته يطلب مساعدات عسكرية إضافية من الولايات المتحدة، وقام الشاه بتوقيع معاهدة دفاعية بين البلدين في آذار ١٩٥٩[٢٢]. واستمرت سياسة الشاه في تعميق توجهها الأمريكي –الغربي، الذي

وصل إلى حد التدخل في الشؤون الداخلية، حتى قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩.

أما تركية "كنموذج آخر له أهميته الكبرى بين دول تلك المنطقة" بعد الحرب العالمية الثانية، فقد رحبت -مثل إيران- بانغماس الولايات المتحدة الأمريكية في شؤون الشرق الأوسط ولاسيما بعد تراجع الدور البريطاني في المنطقة. وكان انضمام تركية إلى المعاهدة المركزية (السينتو) كجزء من النظام الدفاعي الغربي، بحيث لم يترك لها خياراً قابلاً للمناورة، فقد ظلت علاقاتها مع حلفائها الغربيين أعمق بكثير من صلاتها مع بلدان الشرق الأوسط والبلدان العربية[٢٣]. وقد كان لفكرة تأسيس "منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط"، التي أدّت فيها تركية دوراً قيادياً، مما كان له تأثير سلبي على العلاقات التركية – العربية. وهو ما صرّح به وزير خارجية تركية "فؤاد كوبرولو" عام ١٩٥١ ، بقوله: "إننا نعتقد أن الدفاع عن الشرق الأوسط ضرورة حتمية للدفاع الاستراتيجي والاقتصادي عن القارة الأوروبية[٢٤]، وفي الوقت نفسه وبدعم أمريكي أدّت تركية دوراً هدفت منه ربط الوطن العربي بنظام الأمن الغربي بموجب مبدأ إيزنهاور عام ١٩٧٥، هذا عدا عن مواقف تركية عديدة مؤيدة للغرب ضد المطالب العربية التحريرية في الجزائر ولبنان وسورية والأردن والعراق وغيرها... هذا إضافة إلى تأييدها لإسرائيل، إذ إن تركية "تعتبر وجود إسرائيل ضرورياً لاحتواء سورية التي تصر مدعومة من جميع البلدان العربية على عودة لواء اسكندرون إليها"[٢٥].

لكن مما لا بدّ من ملاحظته التغيير الذي أخذ يطرأ على العلاقات التركية -الغربية وأمريكة، بعد إثارة قضية قبرص عام ١٩٦٤، وخلال تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٥. ذلك الموقف الذي أثّر في السياسة الخارجية التركية، ولاسيما تجاه الدول العربية، حيث أخذت العلاقات التركية -العربية تتجه نحو التحسن، ونحو تغيير الموقف تداه الصراع العربي- الإسرائيلي، كما لوحظ أن ابتعاد سياسة أنقرة

الخارجية "في الشرق الأوسط" عن السياسة الأمريكية، يعني أيضاً التخفيف من حدة الاتجاه العلماني في تركية[٢٦]، وبذلك "يصبح العامل الغربي لأول مرة عاملاً إيجابياً في تأثيره على علاقات أنقرة مع الوطن العربي"[٢٧]. إزاء ذلك التغيير في السياسة الخارجية التركية، أعلنت تركية في ربيع ١٩٦٧، عن عدم استخدامها للقواعد العسكرية الأمريكية الموجودة على أرضها تجاه أي نزاع في بلدان "الشرق الأوسط". وفي حرب حزيران ١٩٦٧، التي أعلنتها إسرائيل ضد العرب "اتخذت حكومة أنقرة موقفاً مؤيداً للعرب تدريجياً، ونحّت جانباً حيادها المتشدد على الرغم من إصرار حزب الشعب الجمهوري على أن تلتزم الحكومة الحياد التام إزاء هذا الصراع مثلما كانت تفعل قبل نشوئه"[٢٨]. كما عارضت تركية ضم الأراضي العربية المحتلة من قبل إسرائيل، وطالبت بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها، وبدفع تعويضات مالية عن الأضرار التي سببتها... كما رفضت مع باكستان قرار إسرائيل بضم القدس. كما أخذت تركية تشارك في المؤتمرات الإسلامية، وإن كان تصريح ديميريل ١٩٩٤-١٩٩٨ "بأن بلاده سوف تشارك في المؤتمرات الإسلامية التي ليس لها طابع سياسي"، وشاركت في المؤتمر الإسلامي الأول الذي انعقد في الرباط عام ١٩٦٩ وما تبعه من لقاءات[٢٩]. قد يكمن وراء تلك السياسة سببان أساسيان:

الأول، خشية تركية من نزوع إسرائيل لأن تصبح "الدولة القائدة" داخل النظام الإقليمي "الشرق أوسطي"، ولاسيما أن لها طروحات ومشاريع، قديمة -حديثة، لتدخل في النسيج الاقتصادي العربي. وتصبح سنغافورة الشرق الأوسط"[٣٠].

الثاني، احتياج تركية لنفط الشرق الأوسط لتسيير عجلة اقتصادها، ذلك أن مصادر النفط التركي لا تغطي سوى ١٦% من احتياجاتها فقط[٣١]. ولاسيما أن أسعار النفط الخام قد تضاعفت أربع مرات خلال عامي ١٩٧٣-١٩٧٤، وهو ما أدى إلى تزايد وزن العلاقات الاقتصادية مع البلدان النفطية في المنطقة.

لهذا، فقد أصبحت تركية تشعر بالحاجة لأن تنهل من ثروة الدول النفطية الغنية، فتتخذها، أسواقاً لسلعها ومنجاتها الصناعية والزراعية، ولجذب كتلة نقدية من ثروات النفط المستجدة للاستثمار في تركية(٣٢). كما باتت تركز أكثر من أي وقت مضى على الجوانب الدولية والإقليمية لأمن الخليج وتهتم بمخاطر التدخل الخارجي، وأسباب عدم الاستقرار الداخلي في المنطقة والصراعات العربية - العربية، إضافة إلى اهتمامها بالصراع العربي -الإسرائيلي باعتباره عاملاً مؤثراً في المواقف العربية، و"الشرق أوسطية"، والدولية.

* الثورة الإسلامية الإيرانية ١٩٧٩:

كان قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩، حدثاً مهماً على المستويين العالمي و"الشرق أوسطي"، وفي هذا قال الرئيس السوري حافظ الأسد ١٩٧٠ -٢٠٠٠: "الثورة الإيرانية نقطة بارزة ومضيئة جداً في هذه المنطقة"(٣٣). ووضح أيضاً وزير الخارجية الألماني جوشاك فيشر أهمية الثورة وقائدها بقوله: "برأيي أن الإمام الخميني وإيران أنجزا عملاً عملاً تاريخياً إزاء الغرب... أعتقد أنه من العجيب أن الثورة الدينية قد أخذت مكاناً من نوع جديد جداً في عالم اليوم"(٣٤). أما المفكر الفرنسي روجيه غارودي فقد قوّم الثورة بقوله: "إن الثورة حازت اهتمام العالم... والثورة قدمت نموذجاً جديداً تماماً للمجتمع الإنساني. وهذا هو السبب الذي يكمن وراء عداء الغرب تجاهها. والإمام الخميني أعطى معنى جديداً إلى حياة إيران(٣٥).

حقاً، إن الثورة الإسلامية شكلت منعطفاً رئيسياً في مسار تاريخ استراتيجية "الشرق الأوسط" سياسياً واقتصادياً وفكرياً وعسكرياً. ذلك لأن أمريكة والغرب وإسرائيل فقدوا الشاه حارس مصالحهم على منابع النفط والغاز في المنطقة. وهذا ما صرّح به مناحيم بيغن رئيس وزراء إسرائيل ١٩٧٧-١٩٨٣، بعد إزاحة شاه إيران في حديث مع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر ١٩٧٧-١٩٨١، في ١٢ أيار ١٩٧٩، بقوله: "هناك قضايامعلقة، يتحتم حلها قبل استئناف الكلام في السياسة، وأهمها موضوع البترول.

فإسرائيل "طبقاً لأقواله" كانت تشتري بترولاً من إيران إلى جانب ما تحصل عليه من سيناء، وهي الآن فقدت أو كادت تفقد كلا المصدرين"(٣٦). كانت هذه الحسابات الأمريكية –الإسرائيلية قائمة، لأنهم أدركوا تماماً بأن الثورة الإسلامية الإيرانية لا تبشر بالخير(٣٧). ولا بدّ لهم من حلول وبدائل، كي لا يفقدوا مصالحهم الاستراتيجية في إيران. وهذا يعني ضرورة البحث في خطط مشتركة بين المتضررين من الثورة الإيرانية – أي أمريكة وإسرائيل وحلفائهما – للعمل السري ضد الثورة وتأثيراتها في النطاق المحيط بها، والذي أخذ يتفاعل مع نداءاتها. لذلك عملت أمريكة وإسرائيل وغيرهما من أعداء الثورة، على إثارة النزعات القومية، وإثارة الأقليات ضد الثورة، والعمل على إجهاضها وفي هذا يقول دبلوماسي غربي في بداية الثورة الإسلامية: "... إن الحكومة لديها مشاكل عديدة متفجرة.. يكفيها مشكلة الأقليات ... إنها قنبلة موقوتة قابلة للانفجار في أي وقت، إن هذه القضية يمكن أن تهدد كل إيران في الحاضر والمستقبل..."(٣٨). ومن جانب آخر، فإن الثورة الإيرانية فرضت على أمريكة حسابات جديدة في مفاوضات الصلح المصري الإسرائيلي، وفي سياسة المنطقة، مما جعل الرئيس الأمريكي كارتر يتخذ ثلاثة اتجاهات للتحرك في المنطقة: ١– ضرورة تسريع المفاوضات المصرية– الإسرائيلية. ٢– إعادة تقويم الموقف العسكري بعد سقوط نظام الشاه، وبدء قيادة الإمام الخميني في إيران. ٣– التوجه نحو إعلان التدخل في المنطقة لحماية موارد النفط في الخليج العربي بالقوة، إذا ظهر أي تهديد محتمل(٣٩).

أما الاتحاد السوفييتي "آنذاك" قبل سقوط النظام الاشتراكي، فقد كانت له حساباته الخاصة، اقتصادياً، وسياسياً، وإيديولوجياً، بعد نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية، ولاسيما أن أمريكة والغرب في ظروف الحرب الباردة، كانوا يسعون بشكل حثيث لإبعاد الاتحاد السوفييتي عن أن يأخذ أي دور محوري في المنطقة تحت أي ظرف.

وعلى المستوى العربي: كان لمعظم الدول العربية (لاسيما دول الخليج العربي والسعودية) مخاوفها الكبرى على عروشها أو مواقع نفوذها ، خشية من انتقال عدوى

الثورة إليها، فكانت حذرة من أي خطوة تقدم عليها إزاء الثورة في تلك الفترة، وكان لا بدّ لها أيضاً من محاولات العمل على إضعاف الثورة والسعي للقضاء عليها منذ بداياتها الأولى، وبتحريض أمريكي -إسرائيلي - غربي بُذِلَتْ مساعٍ كبيرة "لإشعال الفتنة بين العراق وإيران، ولاسيما أن التناقضات بين أمريكة وإسرائيل بلغت ذروتها عام ١٩٨٠، بعد فشل أمريكة في إنقاذ الرهائن[٤٠]. وأمام تلك الأجواء الإقليمية والدولية، بادر النظام العراقي في /٢٢/ أيلول عام ١٩٧٩، ومن جانب واحد، لإلغاء اتفاقية الجزائر المعقودة في آذار ١٩٧٥، بشأن الحدود العراقية - الإيرانية[٤١]. وهذا يعني زرع بذور التوتر والأزمات أمام الثورة الإيرانية، واستنزاف قوة البلاد اقتصادياً وعسكرياً.

لقد خشيت تركية أيضاً من الثورة الإسلامية الإيرانية، ومن نهجها السياسي الجديد في عداء الغرب وأمريكة، وأخذت تنظر إلى حسابات جديدة فيما إذا أصبحت إيران الدولة الأقوى في المنطقة، لاسيما في منطقة الخليج العربي، لذا كان يترتب عليها سياسة الحيطة والحذر إزاء الدول الإسلامية من جهة، ودول الغرب وأمريكة، وضرورة اتباع منهجية عمل أخرى.

*** الحرب العراقية- الإيرانية، ودوافعها الأساسية والمواقف الدولية والعربية المتخذة منها:**

انطلاقاً من كل ما سبق عن الثورة الإسلامية الإيرانية، والمواقف العربية والدولية منها، أخذ التوتر يزداد حدة على الحدود بين العراق وإيران، حيث كانت السلطة العراقية تسعى نحو تخطيط متكامل للحرب مع عمل سياسي "يضم جهات عديدة منها قوى المعارضة في داخل وخارج إيران والقوى ذات المصلحة في إسقاط النظام الجديد /القوى الغربية/، إضافة إلى بعض دول المنطقة التي كانت خائفة من المدّ الإسلامي"[٤٢]. كما شمل ذلك التخطيط مسائل تخزين السلاح والعتاد والمواد التموينية بكميات كبيرة جداً إضافة إلى الإعداد النفسي والفكري والعملي للقوات المسلحة، من

حيث "التقليل من أهمية الأطروحة الدينية التي ينادي بها النظام الجديد في إيران وكذلك التركيز على الحضارات العرقية القديمة البابلية والسومرية كبديل عن تاريخ العراق الإسلامي"[٤٣].

وكانت قد بدأت مناقشات الخطة العسكرية العراقية قبل شهرين من بداية الحرب "وبالتحديد في شهر تموز ١٩٨٠". ومن ثم كان اندلاع الحرب بشكلها الواسع في ١٩٨٠/٩/٢٢[٤٤]. تلك الحرب التي لم يكن فيها أي فائدة لا للعرب ولا لإيران ولا "لمنطقة الشرق الأوسط" بكاملها. وهو ما ذكره الرئيس السوري حافظ الأسد في حديث له مع الأمين العام للأمم المتحدة "كورت فالدهايم" ١٩٧٢-١٩٨٢ في ١٩٨٠/١٠/٢٧، بقوله: "الحرب العراقية – الإيرانية اعتبرناها حرباً عبثية تدميرية لا يستفيد منها إلا أعداء الشعبين في البلدين المتحاربين"[٤٥].

إذن، ما هي المواقف العربية والدولية من هذه الحرب، في تلك المنطقة الاستراتيجية من العالم، وبين بلدين يعدّان من أهم الدول المختزنة للنفط في العالم، مع الأخذ بالاعتبار أن المواقف التي نود الوصول إليها، مستندة إلى الأسباب والدوافع الحقيقية الكامنة وراء تلك الحرب.

الدول العربية: أيدت معظم الدول العربية – باستثناء سورية وليبية والجزائر – القرار العراقي في إعلان الحرب على إيران، ووقفت إلى جانبه لاسيما السعودية ودول الخليج العربي، تلك الدول التي خشيت من الثورة الإيرانية وسعت إلى ضربها. لذلك دفعت السعودية للعراق نحو "٢٦ بليون دولار"[٤٦]، للمساعدة في سدّ نفقات الحرب، ونتيجة لرفض سورية الحرب، وإغلاقها أنابيب النفط العراقية عبر أراضيها إلى البحر المتوسط، بلغت خسارة العراق من جراء ذلكِ حوالي ٦ بليون دولار[٤٧]. مما أجبر العراق على زيادة ضخ النفط عبر الأنابيب العراقية –التركية بتكلفة كبيرة جداً، وبحكم التأييد السعودي للعراق فلقد دفعت إلى سورية مبلغ ٢ بليون دولار لقاء إعادة ضخ النفط العراقي عبر أراضيها، لكن سورية رفضت طلب السعودية، مما جعل السعودية

تسعى إلى بناء خط جديد يصل العراق بميناء ينبع على البحر الأحمر تعادل كلفتـه ٢ بليون دولار، ينتهي بناؤه عام ١٩٨٦، كما سعت لبناء خط آخر يمرّ من "الزرقا" في الأردن ومنها إلى خليج العقبة ثم إلى البحر الأحمر[٤٨]، كل هذا خلق للعراق صعوبات اقتصادية كبيرة جداً واحتياجات مالية ضخمة -بالعملة الصعبة- لسدّ نفقات الحرب، وهذا ما دفع صدام باتجاه مصر وفتح علاقات جديدة معها، لأن مرور النفط من خليج العقبة إلى السويس إلى البحر الأحمر، كان حلاً بديلاً للعراق - منذ منع سورية مرور النفط العراقي عبر أراضيها- رغم تكلفته المادية الكبيرة. لكن تقارب صدام حسين مع السادات آنذاك، أبرز تناقض موقفه المعلن من قضية فلسطين ورفضه الحل السلمي المصري - الإسرائيلي، وأضعف مصداقيته في المحيط العربي، وبالتالي بقي هذا التقارب ضعيفاً وغير قادر على أداء دوره السياسي على المستوى العربي. كذلك تحملت دول الخليج العربي المؤيدة لصدام جزءاً لا بأس به من نفقات الحرب وسهّلت وصول الأسلحة إلى الجبهات المتحاربة عبر مرافئها وخطوطها الجوية.

أما دول **الغرب وأمريكة وإسرائيل**، فقد أيدوا الحرب، بل خططوا لها، ودفعوا لتفجيرها. لذا كان أقصى طموح معظم ساسة الغرب، أن يبدأ العراق الحرب مع إيران -وهو ما حصل- لأن الحرب ستضعف الثورة الإسلامية، وتصرفها عن بناء إيران وفق توجهات الثورة، وتهدر ثرواتها الاستراتيجية، هذا على الصعيد الداخلي، أما على الصعيد الخارجي، فإن التوجه الأمريكي سعى نحو عزل إيران الإسلامية واستبعادها عن منظومة العمل الإقليمي، سواء على المستوى الأمني أو السياسي أو الاقتصادي، وذلك لأن إيران بعد الثورة:

١- تشكل خطراً على مصالح الغرب والولايات المتحدة في الخليج العربي.

٢- لأنها مصدر دعم "للأصولية الإسلامية" حسب زعم أمريكة.

٣- لأنها تتخذ موقفاً متشدداً من إسرائيل وسياستها التوسعية في المنطقة، ومن نهجها في عملية السلام.

وهذا ما أكده أيضاً، تصريح بالغ الأهمية لوزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق "هنري كسنجر ١٩٦٨-١٩٧٥" مفاده: "أنه من المؤسف أن الحرب قد تنتهي بخسارة أحد الطرفين فقط، فكل ما يتمناه الدبلوماسي الإمبريالي الصهيوني اللئيم هو خسارة الطرفين معاً. ومن هنا سعت أمريكة لإطالة أمد الحرب بمختلف الأساليب العسكرية والسياسية"[٤٩]، وأدّت أمريكة دور المحرّض والمشجّع لإثارة الحرب بتزويدها العراق بمعلومات زائفة أو على الأقل مبالغ فيها عن نقاط الضعف في القوات المسلحة الإيرانية... كما جمدت الأموال الإيرانية في البنوك الأمريكية وصعدت الأعمال العدائية الأخرى بما فيها المناورات المسلحة ضد إيران وتعبئة فلول الشاه المخلوع.. مما شجع صدام حسين على ارتكاب مغامرته العسكرية في إيران...[٥٠]. ولم يفت عن استراتيجية "دولة المركز في العالم" أي أمريكة، أن تسعى أيضاً نحو محاولة استدراج إيران من جديد كحليف يحاذي أكثر حدود الاتحاد السوفييتي حساسية. "بهذا تفسر صفقة الأسلحة الأمريكية لإيران التي أثارت بدورها مخاوف المصالح النفطية في أمريكة وخروجها من الحرب منتصرة كقوة عسكرية كبيرة. كما أثار مخاوف أصدقاء أمريكة ولاسيما في البلاد العربية، ورغم ردود الفعل فالسياسة الأمريكية سائرة في طريق إطالة أمد الحرب..."[٥١]. لاستنزاف الطرفين المتحاربين.

لقد استغلت إسرائيل فرصة انشغال الجميع بحرب الخليج، فأعلنت ضمها للقدس عاصمة أبدية لها، وكذلك ضم الجولات السوري، ومن ثم شنّ الحرب العدوانية ضد لبنان، وتصاعد تهديداتها لسورية وعملياتها القمعية ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة... وقصف المفاعل النووي في بغداد، ومقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس .

بهذا فإن تلك الحرب، سوف تفرغ الطاقة العراقية الحيوية والمتجددة، وتعطلها عن التوجه نحو المصالح الحقيقية للأمة العربية، ولاسيما أن العراق يشكل عمقاً استراتيجياً

للجبهة العربية الشرقية في مواجهة المشروع الصهيوني من جهة، وكسند ودعم للاستراتيجيات العربية في منطقة الخليج العربي من جهة ثانية، وكقوة متوازنة يمكن للتعاون أو التفاهم بينها وبين إيران أن يشكل أثراً إقليمياً يمكنه الخروج عن الخطوط الحمراء الأمريكية من جهة ثالثة. الأمر الذي يعتبر تهديداً مباشراً للأمن القومي الأمريكي، بحسب الدراسات الأمريكية – فيما يخص النفط وإسرائيل- قوة النفوذ السياسي في الخليج العربي[٥٢]. لذلك فإن عزل إيران وإضعاف العراق وتدمير قوته الاستراتيجية يتيح الفرصة للوجود الأمريكي والتدخل العسكري في الخليج وفي قطاعات أخرى من إقليم "الشرق الأوسط". إضافة إلى أن الحرب بين البلدين ستمكن أمريكة من ضرب ما تسميه "الأصولية الإسلامية"، التي تقودها إيران و"الراديكالية العربية"* التي يقودها العراق وبالتالي تحول دون لقائهما الذي يشكل أيضاً خطراً كبيراً على المصالح الأمريكية –الإسرائيلية في المنطقة.

وبالنسبة **للاتحاد السوفييتي** "آنذاك" و "الذي كان قد بدأ في غزو أفغانستان في كانون الأول ١٩٨٠"[٥٣]، هذا النظام الذي لم يكن مع الشاه وسياسته الأمريكية في أي وقت، كما أنه كان يخشى من انتشار مؤثرات الثورة الإسلامية الإيرانية إلى الجمهوريات الإسلامية السوفيتية المتاخمة لإيران، مما جعله متحفظاً من الثورة الإسلامية الإيرانية وشعاراتها واندفاعاتها. وقد تصادف اندلاع الحرب العراقية- الإيرانية ضمن فترة تراجع الحرب البادرة، والتغييرات التي أخذت تتفاعل بين دول المنظومة الاشتراكية، "حيث ظهور الجمهوريات الإسلامية الجديدة في إطار رابطة الدول المستقلة، مما فسح للسياسة الإيرانية حقلاً جديداً للعمل تؤدي فيه الصلات التاريخية والثقافية، والجوار الإقليمي، دوراً مؤثراً وكبيراً[٥٤]. وهذا ما سيفتح آفاقاً مهمة أمام إيران لاتخاذ دور مهم وفاعل بين تلك المجموعة الإقليمية، وهذا يعني حذر السوفييت من الحرب ومخاطرها وتبعاتها السياسية "شرق أوسطياً" وعالمياً.

أما **تركية**، التي خشيت من الثورة الإسلامية الإيرانية، ورغبت في فشلها، لإبقاء إيران ضعيفة وغير قادرة على تأدية أي دور إقليمي منافس. إلا أنها اتخذت موقفاً حيادياً من الحرب العراقية – الإيرانية، البلدين المجاورين، لتحقيق فوائد اقتصادية وسياسية هامة: حيث أفادت اقتصادياً، من مرور النفط العراقي عبر أراضيها، ومن تزايد النشاط التجاري لموارد مختلفة عبر حدودها وموانئها البحرية، باتجاه البلدين إيران والعراق "وهذا ما أنعش الاقتصاد التركي في تلك الفترة"[٥٥]، حيث ارتفع حجم التجارة التركية مع إيران بسرعة، فقفز من ٨٥ مليون دولار عام ١٩٨٠ إلى ١٠٠٨ مليار دولار عام ١٩٨٣[٥٦]، وأصبحت إيران الدولة السادسة في استيراد السلع والمنتجات التركية، في الوقت نفسه تصدر إيران إلى تركية نفطاً بقيمة ١٠٢ مليار دولار وبإمكان المنتجين الأتراك أن يتوقعوا ورود طلبات رئيسية من إيران لاستيراد الحديد والمنسوجات والمنتجات الكهربائية والإلكترونية والآليات والأجهزة والكيماويات. وتحصل تركية على ٦ ملايين طن من النفط بطاقة نقل ١٠٥ مليون برميل يومياً من النفط الإيراني.. وفي مطلع عام ١٩٨٥، وقّع أوزال ومير حسن موسوي رئيس وزراء إيران على بروتوكول للتبادل التجاري بقيمة ٣ مليار دولار، أملت تركية أن يؤدي إلى تصدير ما قيمته ١٠٥ مليار دولار من السلع والمنتجات خلال السنة نفسها[٥٧]. كما صدّرت تركية عام ١٩٨٤ إلى العراق ما قيمته ٩٠٠ مليون دولار من السلع... بينما يجري العمل على إقامة خط أنابيب ثانٍ موازٍ لخط أنابيب النفط العراقي الذي ينقل النفط الخام من حقول كركوك إلى ميناء ماتورلنيك على البحر المتوسط[٥٨].

أما ما أفادت منه تركية سياسياً، فهو أنها قدمت "مجاناً وضعاً استراتيجياً سياسياً"[٥٩] رئيسياً بعد أن استنزفت الحرب طاقات البلدين، في ظل تردي أوضاع المنطقة العربية من جراء تزايد حدة الصراع العربي-الإسرائيلي، وخطط التسوية الهادفة لإخضاع البلدان العربية للهيمنة الصهيونية، خاصة بعد إخراج مصر من ساحة الصراع. إذ إن تركية لن تترك الفرصة لتمر دون تأدية دور إقليمي قيادي، وفي هذا صرّح "توغورت

أوزال" رئيس وزراء تركية في ١٩٨٤ "أن على تركية أن تقوم بدور في "الشرق الأوسط"... إن هذا الدور تقرره أولوياتنا السياسية وتطور الأوضاع في المنطقة"[٦٠]. ومما يؤكد هذه السياسية، الشعارات التي أعلنتها تركية في ذلك الحين، حول رصّ الصفوف بدافع "من الإحساس بالمصير المشترك" و"ضرورة حماية المنطقة". وبذلك فإن سياسة الحفاظ على الأوضاع القائمة هي الأكثر ملاءمة لمصالح تركية والغرب في تلك الفترة.

لهذا لم تساند تركية أي من طرفي النزاع في الحرب، مما أدى لأن يكون الرئيس التركي السابق "أوزولو" عضواً فعالاً في "لجنة المساعي الحميدة" المنبثقة عن "المؤتمر الإسلامي" للتوسط بين العراق وإيران[٦١]. كما اتخذت تركية سياسة الحيطة والحذر تجاه أمن المواطن العربي، مما جعلها تمتنع عن السماح باستخدام المنشآت الدفاعية في تركية ضد الدول العربية. إلا أن هناك مخاوف تركية من استمرار الحرب، حول تحركات الأكراد الانفصالية والقوى المعادية ضد البلدين، مما دفع القوات المسلحة التركية في أيار ١٩٨٣ بموافقة الحكومة العراقية، بعملية توغل داخل الأراضي العراقية بعمق ١٠ كم، لمحاربة المجموعات المسلحة في تلك المنطقة[٦٢].

بذلك نجد أن السياسة التركية كانت تتحرك إقليمياً، وآنياً، وفق ما يخدم مصلحتها الوطنية والدولية، وفي ذات الوقت تحافظ بثبات على جوهر توجهات سياستها الغربية، ولاسيما في المجال الدفاعي.

* تداعيات الحرب العراقية-الإيرانية عربياً، إقليمياً، دولياً:

- إن المواقف العربية المتخذة من الثورة الإسلامية-الإيرانية، ما بين مؤيد للثورة (سورية، الجزائر، ليبية)، ومتوجس بعيد عن تأييدها (خاصة دول الخليج العربي والسعودية) قد عكست تباين السياسيات العربية، وصعوبة التوصل إلى موقف عربي موحد. وهذا ما عكسته الحرب العراقية- الإيرانية، حيث برزت حالة التمزق العربي، التي تثبت أنه لا بد من تجاوزها في ظل تزايد أطماع الغرب

وأمريكة في المنطقة وضرورة التوصل إلى موقف متضامن يحمي الوطن العربي، ويحافظ على أهميته الاستراتيجية، لمواجهة الأخطار المهددة لأمنه.

- برز بوضوح في أعقاب الحرب العراقية- الإيرانية، سباق التسلح في الخليج العربي والاعتماد بشكل رئيسي على السلاح الغربي والأمريكي، خاصة في ظل ظروف تراجع الحرب الباردة، ومؤشرات تراجع دور المعسكر السوفييتي. لذلك "بدأت السياسة الغربية ومنذ عام ١٩٨٠، بمدّ الجسور مع النظام العراقي وتزويده بالأسلحة التي يطلبها، وفسحت المجال للتجار والوسطاء بالعمل على توريد التجهيزات والأسلحة التي لا تسمح قوانين تلك الدول ببيعها إلى دول مثل العراق، ونتيجة لذلك تجول التسليح العراقي إلى الغرب بنسبة كبيرة جداً، خاصة في المجالات الأكثر تكنولوجية"[٦٣]. إضافة إلى المبالغ الطائلة من البترودولارات التي دفعت كمعونات أجنبية، التي لا بد من أن تشكل ضغوطاً سياسية تسخّر في خدمة مصالح الدول المدينة، هذا ما سيزيد في ظهور حالات عدم الاستقرار في المنطقة.
- أدت الحرب العراقية – الإيرانية، التي استنزفت قوة البلدين، إلى تزايد حدة الصراع العربي- الإسرائيلي، ولاسيما في ظل سياسة التسويات السلمية، الهادفة إلى مزيد من تمزيق الأمة العربية في مواجهتها خطر التوسع الصهيوني في المنطقة. وهذا ما نشرته صحيفة الحزب الجمهوري الإسلامي في مقال استعرض الخسائر الفادحة التي أصابت المدن الإيرانية من جراء الحرب... ووصفت الشلل الكبير الذي أصاب معامل تكرير البترول إلخ... وأشار المقال إلى أن الحرب الدائرة بين الدولتين لن تفيدهما، بل ستفيد إسرائيل العدو الأول للعالم الإسلامي[٦٤].
- كما فسحت الحرب العراقية- الإيرانية المجال واسعاً، للتدخل العسكري (الغربي الأمريكي) في الخليج العربي، مما شكل تهديداً خطيراً، فكان تفجر حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠، مما أدى إلى تغيير جذري في السياسة الكويتية "مؤداه التحول إلى سياسة الردع العسكري مما استدعى إخراج العراق من معادلة التوازن

الاستراتيجي في المنطقة، وتدعيم القدرة الدفاعية الكويتية[٦٥]، بالاعتماد على الضمانات الخارجية لأمن الكويت، وبنفس الوقت استبعاد دور سورية ومصر وإيران المباشر في أمن الخليج.

- إن عزل إيران، وإضعاف العراق وتدمير قوته الاستراتيجية يتيح الفرصة لوجود وتدخل هيمنة عسكرية أمريكية في الخليج وفي قطاعات أخرى من "الشرق الأوسط".

- أدت الحرب إلى مزيد من التمسك الأمريكي بالحفاظ على ضمان تفوق إسرائيل في المجالات كلها بين دول المنطقة، وبالتالي ضرورة زيادة تسليحها، وخلق مسوغات تسلطها وتوسعها.

- أدت تداعيات الحرب العراقية – الإيرانية إلى تبدل الإطار الإقليمي للسياسة الخارجية الإيرانية منذ نهاية الحرب، وذلك بحكم ضرورة إعادة البناء. وهذا يعني خروج إيران من عزلتها العامة التي وقعت بها بسبب الحرب، وصار لا بد لها من الانفتاح السياسي والاقتصادي إقليمياً ودولياً. ولذا قامت إيران بالتحرك تجاه المشرق والمغرب العربي في محاولة لاكتساب أرضية إقليمية وتحسين علاقاتها الدبلوماسية بعدد من الأنظمة الحاكمة وعلى ضوء هذا التوجه، أنجزت الحكومة الإيرانية سلسلة من العلاقات مع معظم دول الخليج "السعودية والكويت وقطر والبحرين... وغيرها، إضافة إلى العلاقات مع المغرب العربي وليبيية ومصر والسودان"[٦٦].

- لقد دفعت الحرب بكل من إيران والعرب – لاسيما دول الخليج العربي- إلى ضرورة اتخاذ خطوات لا بد منها وهي: ١- التوقيع على ميثاق تضامن وعدم اعتداء فيما بينها كإجراء حماية، ٢- تشكيل كتلة تجارة إقليمية تضمنها جميعاً، لحفظ قدراتها الاقتصادية.

- أكدت الحرب العراقية – الإيرانية أن الأمن القومي لكل من إيران والوطن العربي هو في نطاق "أمن العالم الإسلامي" الذي دأبت قوى الهيمنة الدولية على النظر إليه باعتباره دائرة واحدة ينبغي تفكيكها..، قد رأينا كيف قامت الصهيونية وأمريكة والغرب في اختلاق فكرة "الخطر الإسلامي" خاصة بعد تراجع الخطر الشيوعي، وانتهاء الحرب الباردة.
- لقد أتاحت الحرب العراقية- الإيرانية المجال لتركية، لأن تقوم بدور فعّال في المحيط الإقليمي والدولي -لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة- حيث أخذت علاقتها الاقتصادية تتحسن مع دول وسط آسية التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي .
- أدركت تركية أهمية إعادة النظر جذرياً في علاقاتها مع العرب ومع دول "الشرق الأوسط" ، لمواجهة إسرائيل الساعية نحو الهيمنة على دول "الشرق الأوسط" من جهة، وأن الغرب وأمريكة لن يقدما لها أي دعم سوى الحفاظ على أهدافه الاستراتيجية وقواعده العسكرية في محيطها الجيواستراتيجي المتميز، بينما يشكل المحيط العربي و"الشرق أوسطي" لتركية امتداداً تاريخياً وثقافياً وروحياً واقتصادياً وسياسياً.
- أدركت كل من تركية وإيران، أن الاستراتيجية الأمريكية تستهدف تهديم البنى الأساسية الاقتصادية والسياسية فيهما، لأنها تقوم على منع الدولة الوطنية نهائياً، وتحويل المنطقة إلى مزرعة كاملة بتفاصيلها كلها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وثقافياً. كما هي استراتيجيتها في الوطن العربي الذي تسعى فيه إلى منع حتى بناء الدول القطرية.
- إن الحرب العراقية _الإيرانية والتطورات السياسية والعسكرية التي تلتها في منطقة الخليج العربي و"الشرق الأوسط"، أوجدت لدى دول المنطقة رؤية مصيرية مشتركة، تشمل الدول الإسلامية ولاسيما تركية، إيران، الوطن العربي، وذلك أتمام استراتيجية إسرائيل في الثمانينيات، والتي عرضها شمعون بيريز في إحدى

دراساته، وتهدف إلى تفتيت سورية ومصر والعراق، ثم تفتيت تركية وإيران وباكستان.

- إذن، إن سياسة التعاون والتضامن الوثيق عربياً وإسلامياً، قد يخلق فرص النهوض ومواجهة الأخطار الكبيرة التي تجتاح منطقة الشرق الأوسط وتهدد وجودها.

وبهذا فإن الحرب العراقية الإيرانية، قد أدت إلى تداعيات خطيرة في منطقة "الشرق الأوسط" بشكل عام وفي الوطن العربي بشكل خاص، إذ إن احتلال امريكا لأفغانستان، والاحتلال الأمريكي-البريطاني للعراق، والتهديد الأمريكي للدول العربية الأخرى، (دول الخليج العربي التي أصبح معظمها قواعد أمريكية- غربية). تعد من أهم تلك الأخطار، والتي لا بد من مواجهتها بمزيد من الوعي للخلاص من التخلف والتبعية، والسعي نحو تطبيق الديمقراطية الصحيحة النابعة من المطالب الوطنية والقومية، ومقتضيات النهوض الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للبلاد. ومما لا بد من الاهتمام به، العمل على التعاون والتضامن مع بعض دول "الشرق الأوسط" التي تتعرض للأخطار والتهديدات الأمريكية -الغربية نفسها، (إيران وتركية وباكستان وغيرها...) وذلك لتشكيل كتل اقتصادية-سياسية قادرة على التحدي والمواجهة، ولاسيما أن إمكانية التكامل بين تلك الدول متوافرة على أرض الواقع، لأنها تقع في محيط استراتيجي متميز واحد.

الهوامش

(١) صفوت نجدت فتحي، من نافذة السفارة (**العرب في ضوء الوثائق البريطانية**). رياض الريس للكتب والنشر. لندن ١٩٩٢، ص ٢٢.

(٢) زين نور الدين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سورية ولبنان**. دار النهار. بيروت، ١٩٧٧، ص ٢٢.

(٣) حيدر نبيل، تركية، **دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥**. صبر للطباعة والنشر. دمشق ١٩٨٦، ص ٢٢.

(٤) **المصدر السابق**، ص ١٠٣.

(٥) وثائق دامغة. صادر عن وزارة الإرشاد الإسلامي. طهران ١٩٩٠، ص ٢١٠.

(٦) هيكل حسنين محمد، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل**، ج١، الشروق، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٦٦.

(٧) سلسلة دراسات استراتيجية (١٢) تركية، صعوبات وآفاق. دائرة الشؤون الخارجية والدفاع القومي، إدارة أبحاث الكونغرس، مكتبة الكونغرس ١٩٨٠، ص ٤٦.

(٨) هيكل حسنين محمد، **المفاوضات السرية**، ج١، **السابق**، ص ١٦٦.

(٩) تبيل حيدري، تركية، **مصدر سابق**، ص ١١٥.

(١٠) صحيفة اللومند، باريس ٢١ نيسان، ١٩٣٥.

(١١) صفوت نجدت فتحي، **من نافذة السفارة**، مصدر سابق، ص ١٥٦.

(١٢) **المصدر نفسه**، ص ١٦٢.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص ١٥٤.

(١٤) خيري زكي، **الحرب العراقية-الإيرانية (قضايا الدفاع عن الوطن والثورة)**، د.م، د. ن، ٢٥ نيسان ١٩٨٧، ص ١٠.

(١٥) **المصدر السابق**، ص ١٢.

(١٦) **المصدر السابق**، ص ١٦.

(١٧) فريد هوليداي، **مقدمات الثورة في إيران**، ترجمة مصطفى كروكوتي، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٩، ص ١٢٦-١٢٧.

(١٨) **المصدر نفسه**، ص ٣٤٠.

(١٩) **المصدر نفسه**، ص ١٤١.

(٢٠) **المصدر نفسه**، ص ١٣١.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ٣٥٠.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ٣٤٠.

(٢٣) حيدري نبيل، **مصدر سابق**، ص ١٠٦.

(٢٤) **المصدر نفسه**، ص ١٠٧.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص ١٠٧.

(٢٦) **المصدر نفسه**، ص ١١٢.

(٢٧) **المصدر نفسه**، ص ١١٣.

(٢٨) **المصدر نفسه**، ص ١١٤.

(٢٩) **المصدر نفسه**، ص ١١٣-١١٤.

(٣٠) **التحديات الشرق أوسطية والوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة، بيروت آذار ١٩٩٤، ص ١٢٨.

(٣١) حيدري نبيل، **مصدر سابق**، ص ١١٥.

(٣٢) **المصدر نفسه**، ص ١٥٥.

(٣٣) من حديث إذاعة مونت كارلو، مندوب مجلة المستقبل بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٧.

(٣٤) مأخوذ عن الإنترنت Htt://en2.wikpeda.org

(٣٥) مأخوذ عن الإنترنت IBID.

(٣٦) هيكل حسنين محمد، **المفاوضات السرية، ج١، السابق**، ص ٢٨.

(٣٧) الدسوقي شتا ابراهيم، **الثورة الإيرانية**، الزهراء للإعلام العربي طهران ١٩٨٤، ص ٢٤٦.

(٣٨) مركز دراسات الوحدة ، **مصدر سابق**، ص ٢٠٥.

(٣٩) هيكل حسنين محمد، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل**، ج١، الشروق، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٤٤٩.

(٤٠) خير ذكي، **المصدر نفسه**، ص ١٤.

(٤١) البوسعيد نزار، **المصدر نفسه**، ص ١٠.

(٤٢) **المصدر السابق**، ص ١١.

(٤٣) **إيران اليوم**، صادر عن منظمة الإعلام الإسلامي، طهران رقم ٣٨٣، صدر عام ١٩٩٠، ص ٧٣.

(٤٤) البوسعيد نزار، **الحرب العراقية الإيرانية**، دراسة سياسية عسكرية، جامعة دمشق مديرية المكتبات ١٩٩٤، ص ١٤.

(٤٥) من كلمة السيد الرئيس حافظ الأسد لدى استقباله الرئيس كورت فالدهايم بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٢٧، مأخوذ عن كتاب كذلك قال الأسد، دار اطلاس للدراسات الترجمة والنشر، دمشق، ص ٤٦٦.

(٤٦) مركز الدراسات الاستراتيجية، **مصدر سابق**، ص ٨٣٤.

(47) Syria under Assad, Edited by Moshe Mooze and Avner Yaniv, London & P.p 108.

(48) IBID.

(٤٩) خيري زكي، **المصدر نفسه**، ص ٢٠.

(٥٠) **المصدر السابق**، ص ٢١.

(٥١) **المصدر السابق**، ص ٢١.

(٥٢) مركز الدراسات الاستراتيجية، **مصدر سابق**، ص ٧٩٧.

(٥٣) مجلة عالم المعرفة، العدد (٢٥٠)، السبكي آمال، **تاريخ إيران السياسي بين ثورتين** (١٩٠٦-١٩٧٩)، المجلس الوطني للثقافة والفنــون والآداب، الكويت ١٩٩٩، ص ٢٤٨.

(٥٤) مركز الدراسات الاستراتيجية، **مصدر سابق**، ص ٩١٠.

(٥٥) لقاء مع وزير الإعلام السوري، بتاريخ ١٠/٥/٢٠٠٤.

(٥٦) حيدري نبيل، **مصدر سابق**، ص ١٢٠.

(٥٧) **المصدر نفسه**، ص ١٢١.

(٥٨) **المصدر نفسه**، ص ١٢٠.

(٥٩) **المصدر نفسه**، ص ١٢٣.

(٦٠) **المصدر نفسه**، ص ١٢٤.

(٦١) **المصدر نفسه**، ص ١٢٦.

(٦٢) مركز الدراسات الاستراتيجية، **مصدر سابق**، ص ٧٩٧.

(٦٣) **المصدر السابق**، ص ٨٣٦.

(٦٤) مجلة عالم المعرفة، ، العدد نفسه، ص ٢٥٧.

(٦٥) **المصدر السابق**، ص ٢٦١-٢٦٢.